

بسم الله الرحمن الرحيم حقوق الإنسان

بقلم أ. د/ طه جابر العلواني
رئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية.

الحمد لله رب العالمين، نستغفره ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، ونصلي ونسلم على سيدنا مُحَمَّد خاتم رسل الله وعلى آله وصحبه ومن تبعه واهتدى بهديه ووالاه إلى يوم الدين.

ثم أمّا بعد؛ فإنّها لمبادرة طيبة مباركة - إن شاء الله تبارك وتعالى - هذه التي اتخذتها الأمانة العامة الموقرة لجمعنا، لبحث هذه القضية الخطيرة: قضية «حقوق الإنسان»، وجعلها موضع بحث وتداول بين هذه النخبة الكريمة من الفقهاء والخبراء من أعضاء المجمع وخبرائه، ولتكون فرصة لبيان فقه هذه القضية في المنظور الإسلامي، وساحة لرد شبهات أعدائه وخصومه الكائدين له، ومناسبة لإظهار سبل الإسلام ومبادراته في رعاية معاني ومضامين هذه القضية، وإن لم تظهر في أصوله وفقهه بعناوينها المعاصرة التي أفرزها الفكر الغربي الحديث، وبلور رءوس موضوعاتها الأصلية والفرعية، وفقاً لمنطلقاته الفلسفية، وثوراته التطورية، وأشكالها الواقعية. فشكراً للأمانة العامة الموقرة على حسن الاختيار، والتوفيق في التوقيت، سائلاً المولى جلت قدرته، أن يوفق المجتمع الموقر للقول السديد، والرأي الرشيد في هذه القضية وفي غيرها. إنّه سميع مجيب.

تمهيد:

إن قضية كهذه من الصعب على الفقه تناولها بشكل خاص قبل تحديد وبيان ما يسميه الفقهاء ب: «فقه الواقع»، أو ما يسميه القانونيون ب: «تكييف الواقعية»؛ ففقه الواقع الذي تُثار أو تُعرض فيه مسألة من المسائل يمثل نصف الجواب أو المعالجة الدقيقة للمسألة المثارة. ولم تجر عادة أهل الفقه بالنظر في بحث قضية مع الغفلة عن الظروف والملابسات المحيطة بها، وفهم سائر العوامل المؤثرة إيجاباً أو سلباً فيها، فذلك جزء لا يتجزأ من «فقه الواقع»؛ لأنّ هناك حقائق مطلقة وحقائق تقترب من الإطلاق، والإنسان بالنظر إلى كونه إنساناً فرداً نسبيّ محدود، ومقارنته للحقائق مع

نسبته، وواقعه المتغير نوعياً وكمياً، تقتضي كثيراً من المناهج والوسائل والأدوات المنهجية التي إن لم يتمكن منها تفلت الحقائق من بين يديه، وعجز عن الإمساك بشيء منها.

المرحلة التاريخية:

إن المرحلة الزمنية، أو اللحظة التاريخية التي تعرض علينا فيها هذه القضية - قضية: «حقوق الإنسان»، هي لحظة تشهد سيادة حضارية على مستوى كونيّ لحضارة وضعية، وتستمد جذورها الفلسفية من حضارة إغريقية، عرفت الإنسان بأنه «حيوان ناطق»⁽¹⁾. وإذا كان الإغريق قد عتدوا «بناطقة الإنسان» تفكير فقد طورت هذه الحضارة المعاصرة «الناطقية»، ليصبح معناها: وأن الإنسان «حيوان اقتصادي أو اجتماعي أو إنتاجي أو استهلاكي»⁽²⁾. ولقد طورت وأفرزت هذه الحضارة مجموعة كبيرة من المفاهيم وفقاً لرؤيتها ومنظورها للإنسان والكون والحياة. كما أتلفت وفككت وخربت مجموعة أخرى من المفاهيم المنبثقة عن رؤى مغايرة ومنها «الرؤية الإسلامية»⁽³⁾. لقد انطلقت حركة «الحدائثة»⁽⁴⁾ - التي شهدت بلورة أكثر لهذه القضية - في القرن التاسع عشر «من افتراض أن الدين لا معنى له وأن العلم يتعامل مع الحقائق القابلة للإثبات والمرجعة الامبريقية»، واعتبار أن العلم قادر على تمكين الإنسان من الإمساك بالحقيقة كلها دون حاجة إلى وسيط غير العلم⁽⁵⁾ (Disenchantment of Science). وهذه الفكرة سرعان ما تحولت إلى معتقد عند نحو ماكس فيبر⁽⁶⁾ الذي اعتبرها عقيدة بديلة يجب أن يستند الإنسان إليها في بناء رؤيته لنفسه وللكون والحياة the disenchantment of the view. وصار مبدأ، «نزع الغموض أو الغيبية أو القداسة» عن كل شيء مبدأ سائد منذ ذلك الحين؛ بل على هذا المبدأ قام مفهوم «العلم الحديث»⁽⁷⁾. وقد انتشر وساد هذا المبدأ، مبدأ «نزع القداسة» عن كل شيء حتى تحول إلى حركة أصابت الإنسان ذاته، وانقلبت إلى إطار تفسيري سهل، يدعي القدرة على تفسير كل ما يعترض الإنسان أو يصادفه: فالإنسان ذاته لم يعد المركب المعقد، والذي يختلف على مكوناته أرسطو طاليس وأفلاطون وأرسطو وغيرهم من الفلاسفة⁽⁸⁾، بل هو كائن مادي: ثمانون بالمائة منه سوائل ضئيلة القيمة، وعشرون بالمائة عبارة عن المواد الكيماوية المنتشرة في التراب، والتي لا تتجاوز قيمتها عشرة دولارات. أمّا روحه وعقله فهي ظواهر من الدرجة الثانية جاءت أثر أو نتيجة لوجوده المادي⁽⁹⁾... ومن هذا المنطق اعتبرت سائر القيم أو المثل المستمدة من خارج الإنسان أموراً غير عملية لا ينبغي الاهتمام بها إلا بقدرها العاطفي الآني على الإنسان الفرد والأبعاد الذاتية والمشاعر لا

وزن لها في الميزان العلميّ فلتبق في الدائرة الفرديّة إذًا لأنّ سائر الأبعاد أو الغايات والمقاصد التي لا يمكن إخضاعها للتجربة والاستقراء، لا يمكن ربطها بالحقائق الطبيعيّة، وكذلك لا يمكن معرفة السبب الآخر أو الإجابة على الأسئلة النهائيّة لحركة الإنسان والوجود⁽¹⁰⁾.

وتحول ذلك - كلّه - إلى فلسفة ظاهرة وكامنة، تصاغ المقولات الغربيّة المتعلقة بالإنسان على ضوءها. يقول «Dr. D. M Armstrong... أن هناك أرضيّة عامّة للتفكير ترى الإنسان ليس إلا مكانز طبيعيّ، وأن الحالة العقليّة في الحقيقة ليست سوى حالة فيزيقيّة لجهاز عصبيّ مركزيّ⁽¹¹⁾، ومن ثم يمكن وضع حساب فيزيائيّ - كيميائيّ كامل للإنسان».

إن النموذج المعرفيّ الوضعيّ قد ميع الأمر فيما يتعلق بالإله تبارك وتعالى، فذهب إلى أنّه قد يكون موجودًا وقد لا يكون موجودًا وقد يكون وجد في وقت ما ثم تنازل عن صلاحيته وغاب. فإن كان غير موجود فالعلم بديل ممتاز، وإن كان موجودًا فهو في سبت أو إجازة، متوقف عن التدخل فقد يكون أوجد القوة السببية الأولى وجدلها، والإنسان وجدله⁽¹²⁾. أمّا الوحي والرسل وما جاء به رسل الله تبارك وتعالى وأنبيأؤه فتلك أمور تدل على ذكاء أو عبقرية أولئك الذين زعموا أنّهم أنبياء فقد استطاعوا أن يبنوا لأنفسهم مكانة وقيادة في أقوامهم ويؤسسوا سلطانهم في طور عقليّ بشريّ معين لو لم يتبعوا فيه أقوامهم تلك الأساليب لما حققوا تلك الإنجازات التي حققوا. وانطلاقًا من هذه الرؤية تمت عمليّات تفكيك للطبيعة والتاريخ والدين، باسم الإنسان وتخليصه من الاستلاب بكل أشكاله وإنقاذه من استلاب اللاهوت خاصّة⁽¹³⁾.

ولم تقف عمليّات التفكيك عند حد؛ بل لصالح العلم الآليّ أولاً، ثم لصالح الآلة التي صنعها العلم ثانيًا⁽¹⁴⁾. لكن من أهم خصائص هذا المستلب الجديد أنّه لا يكف عن التفسير والإقناع، فهو لا يقتل القتل قبل أن يشرح له أسباب المتقضيّة لقتله؛ بل ويحاول أن يقنعه بأن قتله ضروريّ، وأنه سيجري بطريقة علميّة ومنهجية ومفيدة. ولم يعد العلم قاصرًا على وصف الواقع وتحليل عناصره لمقاربة الحقائق التي يدل عليها؛ بل صار يدعي لنفسه الصلاحية المطلقة لتقديم الوصف الدقيق لسائر الحقائق أكانت حقائق دينيّة أو مدنيّة أو غيرها وحين بلغ هذه المرحلة من الاستبداد بالإنسان بدأت تظهر للعيان الهوة السحيقة والفراغ العميق الذين أديا إلى ظهور أفكار العدميّة⁽¹⁵⁾ والعبثيّة⁽¹⁶⁾ وفلسفات نهاية التاريخ، ونهاية المدنيّة، ونهاية الإنسان⁽¹⁷⁾ وليظل العلم - كما بلوروه - دكتاتورًا مستبدًا متربّعًا على عرشه، أعلن أن من طبيعته أن يفرز مشكلات ولكنه قادر على أن يقدم

لها الحلول، وأنّ يعلن مسؤوليته عن سائر أنواع التفكيك التي حدثت للطبيعة والكون والتاريخ والدين ثم الإنسان (18) وأنه لابد من إعطائه الفرصة الكاملة وإعادة التركيب لما ينبغي إعادة تركيبه. وبدأت هذه الحركة والتي صار يطلق عليها أحياناً «**مَا بَعْدَ الْحَدَاثَةِ**» (19) تحاول أن تفعل شيئاً، وهي حركة بدأت بعض الأوساط العلميّة الغربيّة تتجه إليها منذ (عام 1930 م)، وبدلاً من أن تقوم بتركيب ما تم تفكيكه في المرحلة السابقة حاولت هذه الحركة استكمال عمليّات التفكيك بتفكيك الإنسان وما يتعلق به من مفاهيم كمفهوم الأسرة والعائلة، والزوجيّة والبنوة والأبوة والأمومة، وغيرها. ثم جرت محاولات لتفكيك العلم ذاته لإبراز منظور الجديد الَّذِي صار يتسع للنسبيّة والاحتماليّة، والسببيّة المرنة والعقليّة المرنة (20). وفي هذا الإطار بدأ العلم معاني رويّة «**Mystical**» (21) وبدأت هذه المقولات الجديدة تؤثّر آثارها في البيئات الغربيّة وخاصّة في أمريكا حيث نشأت حركات اجتماعيّة مختلفة ومنها حركة **Creationists** (22) ومقابل **Evolutionists** (23).

هنا قد نتساءل: مَا علاقة ذلك كلّه بـ «**حقوق الإنسان**»؟. والجواب ببساطة شديدة: إنّ هذا الَّذِي ذكرناه يشكل جزءاً هاماً من الخلفيّة الفلسفيّة التي ولدت وترعرعت فيها قضيّة «**حقوق الإنسان**» في الغرب (24). ولذلك فإن هذه القضيّة قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطور النسق المعرفيّ الغربيّ. وقد تطورت الرؤية الغربيّة لحقوق الإنسان فتطورت معه وبه منذ صدور العهد الكبير عام (1215)، ثم بيان حقوق الإنسان عام (1688)، ثم دستور ولاية فرجينيا (1776)، ثم إعلان استقلال أمريكا وحقوق المواطنين (1776) كذلك، ثم إعلان السنة الثالثة (1793)، ثم الإعلان المعدّل في فرنسا وميثاقاً واتفاقاً وكان آخرها الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الَّذِي صدر عن الأمم المتحدّة في العاشر من ديسمبر (1948) (25).

وقد اشتمل الأخير المذكور على جملة من المواد التي اعتبرت شاملة لكل ما تصوروا أنّه معرض للتهديد من حقوق الإنسان، كحق الحياة والتفكير والتعبير وسواها. وإذا دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى ما تعرضت له حقيقة الإنسان وكيونته في نظر الغرب من تهديدات خطيرة من الإنسان القوي ضد الإنسان الأضعف، وحملت على إصدار تلك البيانات، وبذل كل تلك الجهود لتحقيق مضامينها حتى بلغت الإعلان الأخير واستمرت التأكيدات على العمل والالتزام ببنوده، وقد تحولت هذه القضيّة في ظل النظام العالميّ الجديد إلى العوامل في إرساء دعائم السياسات الخارجيّة لأمريكا كرائد للنظام العالميّ الجديد والأمم المتحدّة تجاه الدول الأخرى.

كما تحولت عملية الالتزام بنود هذا الميثاق إلى معيار يقاس به، وإليه تحصر النظم السياسيّة وتمدُّنها. وفي الآونة الأخيرة بدأت الأصوات ترتفع بالحديث عن مدى حق أمريكا أو الغرب في التدخل في شئون البلدان التي لا تلتزم بنود هذا الميثاق تحت مظلة الأمم المتحدة أو بدونها، وإخضاع تلك البلدان للعقوبات الاقتصادية و السياسية والحصار وغيرها. فبعض الدول ذات العضويّة الدائمة في مجلس الأمن بدأت تفكر في أنّ الخروج من أزمات العالم المعاصرة قد لا يتحقق إلا بصياغة هيكل لنظام عالمي جديد يبيّن قواعد يمكن تكون أساسا لبناء حكومة عالميّة من حقها أن تتجاوز حدود السيادة الخاصّة بالدول، وتذوب سائر الخصوصيّات التي يمكن أن تعيق هذا التوجه، أو تعرقل سيره، وبقطع النظر عما إذا كانت تلك الخصوصيّات ثقافيّة أو دينيّة أو غيرها (26).

اللحظة التاريخيّة بالنسبة للمسلمين:

تطرح هذه القضية والمسلمين في حالة غياب حضاري وثقافيّ شبه كامل (27) يكاد مركب النقص والشعور بالهزيمة والرغبة في التبرؤ من أصابع الاتهام العالميّ تجعلهم يتقبلون أي شيء وربما يتبارون لإعلان تبني كل ما يطرح عليهم، لأنهم أكثر شعوب الأرض وأمها تعرضًا للاتهام بانتهاك الحقوق والحرمان الإنسانيّة، ولأسباب بعضها وجيهة ظاهرة من الصعب إنكار كثير منها أو المكابرة في الوقت الراهن، وبعضها لا يخلو من عنصر التحيز والافتراء. ومن الأسباب التي تبدو وجيهة لاعتبار «حقوق الإنسان» مهددة بشكل كليّ أو جزئيّ في كثير من بلدان المسلمين:

1) إن اللاجئين السياسيّين في أنحاء العالم قد بلغ عددهم قرابة أربعين مليونًا، يشكل المسلمون منهم بين 80% - 85% (28).

2) يعتبر العالم الإسلاميّ حافلا أكثر من أيّ مكان آخر من العالم بالدكتاتوريات والنظم الشموليّة والقمعية، المستهينة بحقوق الله تبارك وتعالى وحقوق العباد، ويبدو عالمنا الإسلاميّ مستندًا لتكرارها وإعادة إنتاجها بين الحين والآخر (29).

3) تعتبر بلاد الإسلام من أكثر بلاد العالم توترًا أو تعرضًا للانقلابات والتقلبات السياسيّة وانعدام الاستقرار، والجرأة على الاستهانة بحقوق الإنسان وتسويغ ذلك والدفاع عنه.

4) إنّ معظم الحكومات القائمة في بلاد المسلمين تصنف اقتصاديًا بأنها حكومات عالم ثالث، وأن النماذج التي انبثقت عنها كثير من تلك الحكومات إنما هي نماذج

معاصرة، قد انبثقت عن التصور الذي ساد في القرن الماضي عن الدولة القومية والدولة الإقليمية. ولكن لأن الكيان الاجتماعي الذي تقوم فيه وعليه هذه الحكومات هو كيان إسلامي في الأصل لاتزال قواعد الإيمان ومشاعر الإسلام هي السائدة بين أبنائه، فقد اتهم الإسلام نفسه عقيدة وشريعة ونظم حياة وتراثاً بأنه وراء تلك الانحرافات والممارسات الخاطئة، والتجاوزات الجارية على حقوق الإنسان المختلفة، ولم تنقص القائمين بهذه الاتهامات الأمثلة، ولا الحجج، ولا الأدلة، سواء من الواقع التاريخي الإسلامي أو من الواقع المعاصر، فسجناء الرأي ما أكثرهم في عالم المسلمين قديماً وحديثاً، وذلك يعني تجاوز حق التعبير أو انتهاك هذا الحق. ولا تزال نسبة الأمية مرتفعة جداً في سائر أنحاء العالم الإسلامي، وذلك يعني أن حق الإنسان في التعليم مُنتهك ومتجاوز. ولا تسمح كثير من النظم القائمة في البلدان المسلمة لأكثر من حزب واحد هو حزب الحاكم أو حاشيته وبطانته. وذلك يعني أن حق التنظيم السياسي غير معترف به أو معتد به في هذا العالم.

(5) لاتزال عقوبة الإعدام من العقوبات الشائعة والمنتشرة في العالم الإسلامي، وأكثر من يتعرض لهذه العقوبات المعارضون. وذلك يشير إلى أن حق الحياة تشوبه شوائب في العالم المتغير.

(6) في كثير من بلدان العالم الإسلامي تنتشر أجهزة مخابرات قوية، وقد تصرف بعض الدول عليها جل ميزانيتها، وذلك لحماية الحكم ورعاية الحاكمين. وقد تزرع أجهزة التصنت أو الاستماع في بيوت الناس بل وفي غرف نومهم في بعض الأحيان دون مراعاة لأيّة خصوصيات أو حرمة للمكان الخاص بما في ذلك مخدع الزوجية، وبما يصادر حقوقهم في المحافظة على الشؤون الخصوصية للإنسان.

(7) كثير من هذه البلدان متهمه بالتهاون في حماية اللاجئيين السياسيين ووضعهم في دائرة المساومات السياسية. وكثيراً ما يتم تسليم اللاجئيين السياسيين تحت اتفاقيات تبادل المجرمين أو نحو ذلك مما يصادر حق الإنسان في اللجوء السياسي.

(8) تستهتر كثير من هذه الأنظمة بحق المواطنة لأدني سبب، وقد تحول المواطن إلى مواطن من الدرجة الثالثة أو الرابعة أو من هو بدون درجة أصلاً لمجرد اختلافه مع النظام أو بعض أجهزته في وجهة نظر أو موقف، أو لاختلاف عرقي أو طائفي أو غيره. وقد تحول طائفة من المواطنين بأكملها لأسباب مذهبية أو عرقية أو طائفية إلى كم من مواطني درجة ثالثة أو رابعة أو

أبعد من ذلك لمجرد اختلاف بين النظام وبعض رموز تلك الطائفة أو المجموعة من المواطنين حتى لو بلغت ما يجاوز ثلث أو نصف مجموع الشعب.

(9) كما أنّ هناك حقوقاً أخرى كحقوق الاتصال واللقاء والتجمع جُلّها يعتبر في نظر بعض هذه الأنظمة من الممنوعات، ومن الأمور التي للدولة أن تصادرها بسبب أو بدون سبب ولذلك تتالت وتتابع اتهامات المنظمات الدوليّة لكثير من بلدان المسلمين بانتهاك حقوق الإنسان وتجاوزها (31).

من المسئول عن ذلك:

ومع أن هذه الممارسات معاصرة، والمتهم فيها نظم معاصرة، انبثقت - في الغالب - عن تقليد التصور الغربيّ المعاصر في شكل الدولة القوميّة (32)، فقد رُجّح الإسلام في الأمر، واعتبر المسئول الأول عن كل تلك الانحرافات، ووجه إليه الاتهام ديناً وعقيدة وشريعة ومكوناً لشخصيّة حضاريّة متميزة، ذات عقليّة ونفسيّة، وتحول مجرى النقد الموجه لممارسات المسلمين ليكون نقداً للإسلام ذاته، لا فرق بين أصوله وفروعه، ولا بين عقيدته وشريعته فاضطر علماء المسلمين ومفكروهم و مثقفوهم (وهم أكثر الشرائح تعرضاً لانتهاك حقوقهم) أن ينبروا للدفاع عن الإسلام، وبيان أنّه سابق للغرب بمراحل في تكريس حقوق الإنسان والدفاع عنها، وإرساء مبادئها وقواعدها، وتضمينها إنسانيّة الإنسان بحيث صارت جزءاً لا يتجزأ منها. وصار الأنظمة الشمولية والدكتاتوريات العسكريّة، والكيانات التي تدعي الوصاية على الأمة تحاول أن تجني بعض ثمرات ذلك الدفاع، خاصّة الذين يتقنون أساليب المكر والدهاء اللازمين، فجعلوا معركة المنظمات الدوليّة معهم تبدو وكأنّها معركة مع الإسلام، وصاروا يحاربون كل ما يكتبه الكاتبون من الدفاع عن الإسلام وبيان سبقه في تكريس هذه الحقوق و حمايتها في إطار رؤيته الشاملة والكلّيّة للإنسان المستخلف في الأرض إلى بعض أدوات الدفاع عن مواقفهم. بل ربما يصرح لبعضهم بين فترة وأخرى لتزكية ممارساته الخاطئة بأننا مسلمين، لنا فلسفتنا ولنا رؤيتنا، ولنا نظم حياتنا، وليس للآخرين أن يطالبونا بأن نكون مثلهم وهم في ذلك يريدون أن يتمنعوا في خداع ويكسبوا تأييدها أو تحييد مواقفها تجاه إجراءاتهم القمعية والتعسفية، وهذه كلها من قبيل كلمات الحق التي يراد بها الباطل. فالإسلام هو أول مضيق عند هؤلاء، وهؤلاء هم آخر من له الحق بأن يتحدث عن الإسلام أو يدعي الانتماء إليه. هذه لمحة على مستوى توضيح ظروف إثارة هذه القضية في الواقع المعاصر.

أما على مستوى الميراث التاريخي للمسلمين فهناك تركة مثقلة فيها كثير من الخير، وفيها من الشر كذلك. فعمليات الاضطهاد السياسي جرت من قبل كثير من حكومات الواقع التاريخي بسبب نظرتها إلى العدو الخارجي، أو بسبب الممارسات الخاطئة التي حصلت حتى على مستوى تطبيق بعض الأحكام الشرعية. كل تلك الأمور قد تحولت إلى أدلة لدى أعداء الإسلام وخصومه، على أن الممارسات التي ينتقدونها اليوم في العالم الإسلامي ليست بالأمر الشاذ ولا بالشيء الذي لم يكن له أصل أو جذور. فكل تلك الممارسات لها جذور في الواقع التاريخي لهذه الأمة. وتتابع الاستنتاجات لدى الباحثين الغربيين ومن يواليهم لكي يصلوا أخيراً إلى اتهام الإسلام ذاته بأنه الفلسفة الكامنة وراء كل تلك الانحرافات لأن الإسلام هو منبع خصوصيات هذه الأمة، وما لم ترد عنه فلا أمل في احتوائها وإخضاعها بشكل كامل للنظام العالمي المرتقب.

فإذا أضفنا إلى ذلك آثار تلك الهزائم المتتالية للمسلمين في هذا العصر، والإخفاقات المتتالية لمشاريع النهوض، تصير فكرة تداول هذه القضايا بين المسلمين، أعني قضية «حقوق الإنسان»، وقضية المرأة، والديمقراطية، والتعددية وسواها من قضايا لا تعني أكثر من دعوة المسلمين إلى غض الطرف عن كل ما لديهم بعد أن يسحقهم الشعور بالدونية عن الغرب. وقد جرى الترويج لذلك من لدن أهم شريحتين في مجتمعاتنا، والشريحة الأولى بإظهار تبني كل ما تريد لتحظى بتأييد ومباركة تلك المنظمات، ولتتخلص من أية عقوبات قد تفرض، ولتستمتع باستمرار القروض والمساعدات البسيطة التي تحصل عليها من المنظمات الدولية. وقد تقدم بعض هذه الأنظمة دفاعات مطولة عن ممارساتها الخاطئة لتلك المنظمات لتبرئ ساحتها، ولتبين أن العنف الذي تمارسه والانحرافات التي تقوم بها، إنما هو عنف مشروع وانحرافات لها ما يسوغها في محاولات فرض قيم الحداثة وتجاوز قيم التراث الذي هو الإسلام في نظرهم.

والشريحة الثانية: المثقفون ثقافة غربية والمتبنون للنموذج المعرفي العلماني، فهؤلاء من خلال اندماجهم الفكري والثقافي في الغرب يصعب عليهم أن يروا غير ما يرى، وأن يتخذوا سبيلاً غير سبيله، وهم يرون أنه مادام النموذج العلماني هو السائد وهو الذي يتبناه الغرب، ويقدم له كل أنواع الدعم والتأييد فحتى لو اشتمل تراثنا الإسلامي على أفضل مما لدى الغرب في هذا المجال فأولى في نظر هؤلاء تبني الأطروحة الغربية وتجاوز الأطروحة الإسلامية، لأن وراءها قوى تدعمها وتؤيدها

وتضع العقوبات على من لا يتبناها، وبالتالي فإن تطبيق هذه القيم الغربية أفضل من فرض غيرها فلا بد من تبنيها ودعمها والاحتماء بها بقطع النظر عن الأعراض الجانبية لها.

وقد تنضم إلى هؤلاء شريحة ثالثة هي شريحة المستضعفين والمضطهدين الذين قد يرون في هذه الأمور خشية نجاة فيتعلقون بها رغبة في خلاص عاجل مما يعانون، «وكاد الفقر أن يكون كفراً».

في إطار هذه البيعة، وهذه المتغيرات تطرح علينا هذه القضية الأساسية، ويراد منا أن نتبنى هذه الوثائق المطروحة علينا فيها، ونفتي بقبولها ووجوب الالتزام بها فما الموقف الذي ينبغي لنا أن نقفه؟

لكي نقف الموقف الذي ينسجم ورؤيتنا الإسلامية الكلية للكون والإنسان والحياة، لا بد من النظر في جملة من الأبعاد قبل أن نتخذ موقفاً محدداً، ومنها :

البعد الأول: ما الرؤية الإسلامية للإنسان؟ (33).

البعد الثاني: ما الرؤية الإسلامية للحقوق؟ وفي هذه القضية بالذات هل تصلح «نظريته الحق» أن تكون منطلقاً للبحث في هذا الأمر؟ أو أن المنطلق شيء آخر؟ (34).

البعد الثالث: هل يمكن فصل هذه القضية عن قضايا أخرى مثل الحرية وسلسلة المفاهيم والقيم المرتبطة بها؟ (35).

البعد الرابع: كيف نستطيع أن نتقبل أو نرفض هذه الوثائق والقرارات والإعلانات والبيانات الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في هذا المجال خاصة إذا عرفنا أن بعض الحدود والعقوبات في الشريعة الإسلامية يمكن أن تعد ضمن انتهاكات حقوق الإنسان والإخلاء بحريته الشخصية في إطار حقوق الإنسان بمفهومها الغربي، يعتبرها الإسلام فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً ويمنع منها ويعاقب عليها. فكيف يتم الفصل بين هذا وذاك؟ (36).

البعد الخامس: إن سائر البيانات والإعلانات المتعلقة بهذا الموضوع ونحوه، والصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تنبثق كلها عن النموذج المعرفي العلماني ورؤيته الإسلامية، فما الموقف الأفضل الذي تقره شريعتنا السمحاء من هذه القضايا؟ (37).

هذه بعض ملامح البيئة الفكرية التي تطرح تلك القضية علينا فيها، ونطالب المنظمات الدولية أن نبين موقفنا منها. وتلك هي أبرز الأبعاد التي تشتد الحاجة لملاحظتها عند مقارنة هذه القضية الخطيرة.

بداية أقول: لا بد من الفصل بين موقف الإسلام عقيدة وشريعة ومواقف المسلمين المعاصرين والماضيين، فحقائق الإسلام أحق بالمحافظة عليها، وذلك لنعطي البحث النظري الإسلامي حقه مشيرين ومنبهين إلى ملامسات الواقع سواء أكان واقعًا تاريخيًا أو واقعًا معاصرًا. وسنبداً ببيان الإطار النظري الإسلامي الذي من خلاله نستطيع أن ننظر في هذه القضية ونعالجها، ثم نشير إلى مدى التزام الواقعين الإسلاميين، الواقع التاريخي والواقع المعاصر عن منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في الغرب وبيان مدى تعرضها أو توافقها مع الجانب النظري الإسلامي. ثم نحاول الخروج بتصوير حول ما إذا كانت مصلحة الإسلام العليا تتحقق باعتباره عقيدة وشريعة بتبني هذه القضية كما هي معروضة، أو في تقديم الموقف بديل. ثم نحاول النظر إلى جانب المسلمين الواقعي كأمم وكيان وشعوب وحكومات، هل تتحقق مصالحهم بالتبني المطلق لهذه البيانات والمواثيق؟ أو بالرفض المطلق، أو التميز بين ما لا يتقاطع بالنظر إليه في وضعه الجزئي مع قاعدة كلية إسلامية، أو حكم شرعي فرعي، وما يمكن أن يتقاطع مع شيء من ذلك. ذلك ما ينبغي أن نحاول بلوغه.

المبحث الأول: الرؤية الإسلامية للإنسان:

الإنسان مخلوق مكرم، صنعه الله -تبارك وتعالى- على عينه، ونفخ فيه من روحه، وأئتمنه على حرية الاختيار، وسخر له الكون، وأسجد له ملائكته، وأوكل إليه مسئوليّة العمران، وشرفه بمهمة الابتلاء، وقلده الخلافة في الأرض. خلق الله تبارك وتعالى الإنسان، وأحاطه بكل مظاهر العناية، ووسائل الهداية، ومقتضيات التكريم، ورزقه من الطيبات ما لا يمكن أن يحصر أو يحصي، خلقه فسواه فعده، وأوجده نوعًا وأشخاصًا -بعد ذلك- من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منها رجالا كثيرا ونساء، «فالبشر كلهم لأدم وأدم من تراب»، سوى جلّ شأنه بينهم في المبدأ، وسواى بينهم في المعاد والمال، ووحدهم في الغاية، فلا تفاوت إلا فيما جعله سبحانه مجالا للكسب والاختيار، وميدانًا للسبق، وساحة للتنافس، يتفوق فيها من شاء منهم بالجد والجهد والاجتهاد والجهاد.

بدأ خلق الإنسان من طين ليكون فيه من كل الأرض ما يحقق نسباً وصلة وقرابة، فإذا كلف بمهمة العمران لم يكن غريباً على ما كلف بإعمارها ولا طارئاً عليه، ويكون له مع سائر المسخرات في الأرض نسب وصهر. ثم سواه ونفخ فيه من روحه، وجعل له السمع والأبصار والأفئدة، ليصل نسبه بالسماء حتى إذا استوى كل شيء أسجد له الملائكة، وتأكيداً لمنصب الخلافة في الكون وإعلاناً للعالم الثالث، عالم الأمر، وعالم الإرادة، وعالم الخلق أنه الخليفة المختار، وأنه من سُخَّرَ له كل ما في الكون فهو نتاج تخليق كوني لا متناه في الكبر والاتساع ولا متناه في الصغر (38).

وما كان الله تبارك وتعالى ليستخلفه في الأرض ثم يجعل منه عالة وكلاً على مولاه فزوده بقوى وعي ثلاثة كفيلة بأن تكون له نوافذ واسعة يطل منها على الوجود كله ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: 78). وأودع فيه فطرة التطلع غير المحدود، لمعرفة ما جعل لتكون الوسيلة لدفع قوى الوعي هذه للعمل المستمر فلا تفتقر ولا تكسل، وتنطلق طاقتها الظاهرة والباطنة ترتاد مناكب الأرض وما فيها وما عليها، وحبك السماء وما يتصل بها تلاحظ وتتعلم وتتدبر وتتحرك، وتبين وتفصح ما يمسكها إلا الله تبارك وتعالى، إذ لا شيء في الكون غيره يحمل مثل قوى الوعي التي يحملها. ولعل رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - كان يشير إلى هذا حين قال: «تفكروا في آلاء الله ولا تنفكروا في ذاته»⁽¹⁾. فكأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أراد أن يحدّد ويضع خطأ فاصلاً دقيقاً بين ما يفكر فيه وما لا ينبغي أن يطلق للفكر فيه العنان لئلا يضل ويشقي. وما منَّ الله تبارك وتعالى على الإنسان بذلك كله وبحريّة اختيار لم يمنحها لسواه إلا ليطم نعمته عليه، ويهديه صراطاً مستقيماً، ويجول بينه وبين أن يكون كلاً أو كلاله على مولاه تبارك وتعالى، فكيف يرضي له أن يكون كلاً على سواه؟ وحين يسجد الكون لله تبارك وتعالى لا يختلف ولا يتردد شيء منه، يكون الإنسان وحده قادراً على أن يسجد: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ (الحج : 18).

والله جل شأنه قد بين بوضوح في كتابه المجيد علاقته بهذا الإنسان، وضرب للناس مثلاً مغايراً لأمثلتهم هم فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ {74} ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا

(1) تخريج الحديث.

وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ {75} وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿﴾ . (النحل: 74-76) ⁽³⁹⁾. لقد أورد القرآن المجيد هاتين الآيتين في سياق تذكير المشركين بمنطق الفطرة، وضرب المثال لهم من واقعهم، فهم الذين لا يسوون إداً بين الخالق الأعظم المتعالي المتجاوز وعبد من عباده، أو ملك من ملائكته، أو صنم يصنعونها بأيديهم، ويضربون الله تبارك وتعالى الأمثال والأشباه بذلك ولكن القرآن الكريم لا تنقضي عجائبه، ولا يخلق من كثرة الرد ويتجدد عطاؤه وكرمه؛ ففي الآيتين الكريمتين أيضاً التفاوت هام حول التفريق بين من يكون عبداً لله تبارك وتعالى وبين من يسترقه ويسلبه حرته عبد مخلوق مثله، فعلاقة عبد العبد بسيده العبد هي علاقة استرقاق واستلاب ومصادرة وإذلال على سائر المستويات، ومنها ممارسة العمل والتصرف بما ينتج عنه، وعلى مستوى حرية التفكير وبناء الرأي والتعبير عنه أو التصريح به، وعلى مستوى الاختيار: اختيار الوجهة أو سلوكها، وعلى مستوى ما يكسبه ⁽⁴⁰⁾ والتصرف فيه، وقد يتوهم الإنسان المسترق لغيره أن ذلك أي جعل الآخرين مجرد أدوات طيعة بين يديه سيجعله قادراً على حيازة كل ما يمكن أن ينتجوه أو ينتج عن جهودهم فنفى الله تبارك وتعالى ذلك عنهم تماماً بقوله ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ (النحل: 76) وكيف يأتي بخير من سلب سائر خصائصه ومزايا وعطلت فيه أهم حواسه؟ فكأنه جل شأنه كان يريد أن يؤكد لهم: أن رفضكم الإيمان، وفراركم من التوحيد، وإبائكم عبودية الله تبارك وتعالى انتكاساً وارتكاساً في حمأة الاستعباد المستذل المستلب، وأن تحرركم وخلصكم إنما يتم بحصر عبوديتكم في الله تبارك وتعالى فكل ما يقيد طاقات الإنسان، أو يعطل قواه، أو يلغي قدراته، أو يجعله كلاً في كسبه وعطائه، وأخذه ورد، وتعبيره عن نفسه، كل تلك الأمور لا تليق إلا بمجتمعات الرقيق ⁽⁴¹⁾، أما المجتمعات المسلمة فهي مجتمعات البشر المكرمين المختلفين القادرين.

وإذا كانت آيات الكتاب الكريم قد بنت وبينت هذا الذي يسمى اليوم بـ«حقوق الإنسان» في تصميم قواعد الإيمان، فإن السنة النبوية القولية منها والفعالية والتقريرية والتطبيقية، قد بينت ذلك وجعلته واقعاً معيشياً، ولذلك كان جيل الصحابة رضوان الله عليهم جيلاً متميزاً، يتحلى بكل تلك المزايا التي فقدها الإنسان المعاصر حتى صار يطالب بها حقوقاً. ولإن الصحابة رضوان الله عليهم بنيت أفكارهم وتصوراتهم على كتاب الله تبارك وتعالى وبيانه في سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَسِيرَتِهِ، فقد أغضب عمر رضي الله عنه ما فعله عمرو بن العاص - رضي الله تعالى عنه - مع القبطي فقال مقالته المشهورة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهُم أمهاتهم أحراراً» (42). وأكد الصديق والفروق رضي الله تعالى عنهما في خطبهما بعد تولي كل منهما الخلافة كل هذه المعاني (43)، وكذلك فعل الخليفان الراشدان من بعدهما عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، كما سار على ذلك كبار الصحابة.

حقوق الإنسان ومنطلقها في الإسلام:

سبق أن أكدنا أن «الحقوق الإنسانية الأساسية» قد ضمنها الإسلام في أهم أركانه ألا وهي العقيدة، فإذا آمن الإنسان بالله تبارك وتعالى وبرسله وبكتبه وملائكته وباليوم الآخر، ورفض أن يتخذ آله من دون الله تبارك وتعالى، فقد تحرر وجدانه وضميره من كل ما يحول بينه وبين التشبث بسائر حقوقه، وتأكيدهما، والمحافظة عليها وصيانتها من أي انتهاك، ليس هذا فحسب، بل إنه سيشعر أن عليه أن يحمي هذه الحقوق ويصونها على مستوى البشريّة كلها: فالبشر كلهم من وجهة نظر الإيمان أسرة واحدة كبري ممتدة، أبوها واحد هو آدم، وأمها واحدة هي حواء، والرب واحد هو الله - تبارك وتعالى - لا إله إلا هو ولا خالق سواه تبارك وتعالى. ذلك لأنّ مصادر تهديد «حقوق الإنسان» إنّما هو الإنسان نفسه حين يدركه الغرور فيستبد ويطغى، ويحاول أن يتأله على غيره، ويجد من ذلك الغير استجابة، وكلا الفريقين - آنذاك - يعد مغامراً في اعتقاده وفي إيمانه بالله تبارك وتعالى المستبد الطاغية المتأله على الناس، القائل لهم: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (القصص: 38) بلسان حاله أو مقاله، والجماهير الصاغرة الذلولة التي تتقبل من إنسان لا يمتاز عن أيّ إنسان آخر بشيء مثل ذلك والتأله والتعالي.

ولذلك فإن مصدر «حقوق الإنسان» في الإسلام إنّما هو الله - جل شأنه - فهو مصدر إثبات وتقرير هذه الحقوق، فهو الذي جعلهم يولدون بها، وأدرجها ضمن معتقداتهم ليكون ذلك ضماناً أكيدة لليقظة التامة عليها، وحراستها على الدوام من أيّ انتهاك ليحفظ الله تبارك وتعالى من ذلك أداة وعي عامّة على هذه فلا تمتد إليها بتلاعب أو انتقاص، ولأنّ انتهاك شيء منها يعد شركاً أو إحاداً أو ظلماً ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: 254).

وحين بحث الفقهاء، وعلماء الفروع «الحقوق» قسموها إلى «حقوق الله وحقوق العباد»، ولكن «حقوق الإنسان» هذه كانت من بين مقاصد الشارع وكتليات الشريعة لئلا يستهين

بها مؤمن بأي شكل من الأشكال، ولكي لا تكون مجرد مسائل فقهية فروعية يمكن أن تخضع لاجتهادات بشرية أو آراء ومواقف تقلل من أهمية شيء منها، لكن واقع المسلمين التاريخي في بعض الفترات، والواقع المعاصر في كثير من الأماكن لم يلتفت بالقدر الكافي إلى هذا الأمر الخطير، فإذا بالمسلمين اليوم يحملهم غيرهم على احترام هذه الحقوق أو بعضها بدل أن يكونوا هم النموذج والطليعة في توطد دعائم هذه الحقوق على وجه الأرض وحمائتها.

أورد الطبري في تاريخه (ج3: 34) أن ربيعي بن عامر دخل على قائد الفرس رستم، فسأل رستم ربيعيًا قائلاً: ما جاء بكم إلينا؟ فقال ربيعي «الله ابتعثنا والله جاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلنا بدينه إلى الخليفة لندعوهم إليه».

ف«حقوق الإنسان» في الإسلام إذاً أعلى شأنًا من أن تكون منحة للإنسان من شعب أو أمة أو حاكم أو مؤسسة دولية أو محلية، ولكن قومي لا يعلمون، وإذا علموا لا يعملون.

هذا باختصار شديد ما يتعلق بالبعدين الأول والثاني من الأبعاد الخمسة التي نبهنا إلى وجوب ملاحظتها عند النظر في هذه القضية الهامة. وأما الأبعاد الأخرى فنؤجل البحث فيها خوف الإطالة إلى مناسبة أخرى تسمح بالتوسع الزائد في البحث.

فأين الخلل إذاً؟ وكيف انحرف المسلمون بعد ذلك؟ وكيف تحولت مجتمعاتهم سادة وعبيد، تحدر في بعضها مقومات الإنسانيّة، وتدمر فيها عناصر «الكينونة البشرية»، وتلد بعضها كل جبار عنيد وشيطان مريد، وهمه كلّ في استعباد الناس وإذلالهم ومصادرة حرياتهم، والتأله عليهم والاستبداد بكل أمورهم دونهم؟ (44).

لاشك أن هناك أسبابًا فكرية وثقافية وتربوية عديدة: بعضها كامن يقتضي الكشف عنه تتبع كثير من الجذور، وبعضها ظاهر لا يحتاج لملاحظته ومعرفته إلى كبير عناء:

بعض العوامل الخفية:

1) الاضطراب في فهم العلاقة بين الله -تبارك وتعالى- والإنسان :

لقد حدّدت الآيتان الكريمتان من سورة النحل طبيعة العلاقة بين الله -تبارك وتعالى- بمنتهي الدقة والوضوح وزادت ذلك وضوحًا وإشراقًا آيات أخرى نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (سورة البقرة:186). وكذلك آيات العهد والأمانة والاستخلاف والابتلاء⁽⁴⁵⁾؛ فهذه الآيات الكريمة مجتمعة ترسم لله جل وعلا في قلب المسلم وعقله تصورًا خلاصته أنّه الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى، والصفات الكاملة، منفصل عن خلقه، ليس كمثل شئء، واحد أحد، فرد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفورًا أحد. لكنه مع تجاوز لمخلوقاته وتعالیه وهو الكبير المتعال قريب منهم يسمع ويرى، ويجب دعوة الداعي إذا دعاه، ويكشف السوء إلى غير ذلك مما وصف الله عز و جل ذاته المنزهة المقدسة به في مئات الآيات، كما وصفه رسوله الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بمثله في العديد من الأحاديث. فتحقيق «إنسانية الإنسان» لا يحدث بتمرد على أهم «أبناء الله وأحباؤه». كما لا يتبقى من إنسانية الإنسان شئء بسحقه وإفناؤه واستلاب كينونته، وإلغاء ذاته، بل تتحقق إنسانيته بمعرفة طبيعة العلاقة بين الله عز وجل وبينه، وبفهم حقيقة «العبودية» وحقيقة «الألوهية» فإذا أراد الإنسان التقرب من الله تبارك وتعالى فإنه جل شأنه قريب، وأقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد، وأبعد ما يكون عنه حين يأبى السجود ويمتنع منه. وسجود المسخر الجبور بدون اختيار، فهو أعظم أنواع السجود وسجود حقيقة «العبودية المطلقة» لحقيقة «الألوهية الأزلية». فكأن النفس الإنسانية في سجودها لله تبارك وتعالى تستعيد شيئًا من الصلة بالروح التي نفخت في الإنسان عند خلقه، وكانت سببًا في إسجاد الله الملائكة له، وإثبات أهليته لمهمة الاستخلاف والأمانة.

إن تراث الأمم السابقة كان تراثًا مشوبًا بالكثير من الاضطرابات، فتصور كثير من تلك الأمم «للألوهية» تصور مليء بمعاني الحلول والتجسيم والتشبيه والتعطيل وسائر أنواع الشرك، فهو رب الجنود الجبار القهار المتسلط الذي يكلف عبيده بما لا يعقلون ولا يطيقون، فإذا تمردوا أرسل عليهم أنواع العذاب حتى يستلب إرادتهم، ويخضعهم بالقوة لما يريد، والإنسان لا يملك تجاهه إلا الطاعة، حقيقة كانت أو شكلية، فهو مجبور في كل شئء حتى في إيمانه وكفره، واستقامته وانحرافه،

ابتلاه بمختلف الغرائز ومختلف الشهوات، ثم منعه الاستجابة لدواعيها، وهدده بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة على تلبية شيء منها. إنّ هذا الإنسان لا يدرك حكمة لأيّ شيء مما يتعلق بوجوده أو حياته أو دنياه أو آخرته، فكل ذلك من المعارف التي استبد الإله أو الآلهة واستأثروا بها، ومنعوا الإنسان المغلوب على أمره من الحصول عليها، وإذا حصل على شيء غيرها من المعارف، فذلك لا يستطيع الوصول إليه إلا بعد كثير من المعاناة والكدح والعناء.

وقد تسللت كثير من الأفكار إلى طوائف من المسلمين، تحول كثير من تلك الأفكار الضالة المنحرفة إلى عقول المسلمين وصارت جزءاً من مقولات بعض فرقهم. فحجبت تلك المقالات المظلمة كثيراً من أنوار التوحيد وهيأت لانحرافات خطيرة صادرت قيمة الإنسان وأدت إلى تحويله إلى جزء من الطبيعة المسخرة، وعبر استلاب الإنسان بمفاهيم العبودية المسترفة ثم تحجيمه على مستوى النزوع العلميّ والعطاء الحضاريّ حجموه اجتماعياً وطبقياً، وحجموا دوره وقيمة فعله. وقد تم ذلك في إطار سلسلة من الانحرافات في العقائد والتصورات، وشيوع مفاهيم الجبر والانحراف بمفاهيم القدر، وخلط الأدوار بين النص والعقل، والاضطراب في فهم السنن الكونية والقوانين الإلهية، وكيفية تنظيم علاقة الفعل الإنسانيّ بها، ومصادر تقييم وتقويم هذا الفعل⁽⁴⁶⁾.

ولما جاءت بعض محاولات التغيير والخروج من بؤرة الانحراف صادرت آثارها عمليّات الانطلاق من ردود الأفعال، فانشغلت بالجزئيات المثارة، ومعالجتها ومناقشتها عن الرجوع إلى الأمر الأول؛ أي: الانطلاق من إعادة قراءة الكتاب الكريم، ومعرفة سنة وسيرة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في قراءته وتلاوته وبيانه وتغيير الواقع به.

فحين انحرفت بعض طوائف المسلمين عن مفهوم القدر، وقطعت الإيمان بالقدر ودوره ومعانيه في سياق أركان الإيمان الأخرى فصار وكأنه يقيد «الجبر» أو يدل عليه قابلت طوائف أخرى ذلك بنفي «القدر» كليّة⁽⁴⁷⁾.

في حين توسع البعض في سلطة القدر وفي مفهومه وامتداداته حتى جعله شاملاً بشكل أو بآخر للسنن والآثار وأقوال الصحابة، وأضاف قوم إليه أقوال الأئمة، قابل ذلك بعض آخر بإعلاء شأن «سلطة العقل» حتى تكلموا في أحكامه وحاكميته قبل الشرع وبعده. وأثار بعضهم فتنة القول «بخلق القرآن» للتقليل من سلطات النص، وللتسوية بين النص والعقل في المخلوقية⁽⁴⁸⁾. وحين نادي البعض بـ«الحاكمية الإلهية» على المستوي الإسرائيليّ الأول، وجعلها من صفات الله - تبارك

وتعالى - ووسيلة استلاب لإنسانية الإنسان، نادى آخرون بنفي الصفات كَلِيَّة (49). ومن هنا يصبح أمر تحديد المصدر الَّذِي نستقي منه مَا يسمي بـ«حقوق الإنسان» في غاية الأهمية، إذ إننا لو اتجهنا لتراثنا وحده، أو إليه ومعنا واقعنا التاريخي لوجدنا كثيراً من المؤشرات الهامة - ولا شك في هذا المجال - لكننا في الوقت ذاته سوف نجد كثيراً من الانتهاكات والتجاوزات من منطلقات إساءة التطبيق (50)، أو اختلاف الرؤية. ولذلك يتعين الرجوع إلى القرآن المجيد الَّذِي أوضح بجلاء حقيقة الإنسان، ومهمته، وكرامته التي أودعها الله تبارك وتعالى في داخل كينونته، وفي صميم إنسانيته كل الَّذِي يتحدث عنه بأنه حقوق : فالإنسان المكرم المفضل المستخلف ليس شيئاً، أو وسيلة أو حيواناً أعلى متطوراً عن حيوان أدنى إذ إن ذلك كله نزول عن منصب الاستخلاف في الكون ومتطلباته.

ويؤكد القرآن المجيد أن هذه التي سُميت أو اعتبرت حقوقاً يطلبها إنسان مستلب من إنسان مثله معتد ومستلب لهذه الحقوق إنما هي جوهر «إنسانية الإنسان» كامنة في داخله، ومحصنة بذاته، والتفريط بها أو صيانتها كذلك شأن إنساني داخلي ذاتي. فمن يهن في ذاته ودخله يسهل الهوان عليه، ولذلك فإن حماية «حقوق الإنسان» في المنظور القرآني تبدأ بحمايتها من ذات الإنسان وفي داخلها بتحجيم النزاع الإنسانية التي قد تؤدي إلى انتهاك هذه «الإنسانية الحقوق» سواء بالقابلية للتنازل عنها عند الضعفاء، أو قابلية الاعتداء عليها واستلابها عند الأقوياء. وعلى هذه القاعدة المتينة يمكن أن يشاد البناء كله بعد ذلك بما فيه البناء النظمي والتنظيمي والقانوني المتعلق بهذه الحقوق.

ولذلك كان مفهوم الإسلام لـ«الإنسان» وحقيقته جزءاً لا يتجزأ من «الرؤية الكلية» التي تندرج قضاياها في دائرة البحث في قضايا الاعتقاد وتحديد طبيعة العلاقة بين الله تبارك وتعالى وبين الإنسان.

ولذلك أيضاً فإن الإسلام أول محرر للإنسان التحرير الحقيقي، وهو الَّذِي أسقط سائر أسس الاسترقاق والاستلاب وإلحاق الإنسان بالأشياء ولكن هل استطاع المسلمون - بعد ذلك - وبعد القرون الخيرة أن يبنوا فقهاً كاملاً في هذا المجال؟ الجواب الصريح: إنهم بنوا فقهاً كثيراً قد تناثر في جوانب الفقه العام، ولم يستطع أن يشكل نظم وقواعد شأنه في ذلك شأن «الفقه السياسي» عامة في موروثنا الفقهي، وهذا المتناثر ممكن الجمع ولا شك، بل لقد قامت محاولات كثيرة لتحقيق ذلك، وهناك تآليف كثيرة من أفاضل علماء المسلمين وكتابهم لم يخل جهد منها من بيان بعض

الإشراقات الهامة في هذا الصدد. كما قامت محاولات مخصصة لتقديم وثائق بديلة لوثيقة الأمم المتحدة، ومنها:

1) مشروع إعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام. قدمته ونشرته رابطة العالم الإسلامي (عام 1979 م).

2) البيان الإسلامي العالمي. ونشره المجلس الإسلامي الأوروبي في لندن (1980 م).

3) البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام، ونشره المجلس المذكور في لندن عام (1981 م).

4) مشروع إعلان حقوق الإنسان في الإسلام، ومشروع مقترح قدم إلى مؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقد في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في الطائف (عام 1981 م).

5) مشروع إعلان حقوق الإنسان في الإسلام، الذي أعده المؤتمر الخامس لحقوق الإنسان، في طهران (عام 1989 م).

لكن ذلك - كلاً - لم يتحول إلى نوع من القواعد أو النظم التي يلتزم بها المسلمون حكماً ومحكومين ليتفادوا بعد ذلك أن يلتزم الآخرون بما كان يمكن أن يكونوا فيه هم القادة والرواد.

لقد لعب الغرب بورقة «حقوق الإنسان» ضد المعسكر الشيوعي والاشتراكي السابق حتى أسقطه ومزقه، وجعل معظم بلدانه المفككة تدور في محوره، وها هو اليوم يدفعها على مستوى عالمي، ويجعل منها مع «الديمقراطية» حجر الزاوية في بناء علاقته مع الآخرين. وهو يفعل ذلك من منطلق إعادة ثقته بنفسه وبفكره وثقافته بعد أن تعرض ذلك كله في فترة «ما بعد الحداثة» إلى كثير من الهزات، وليعزز دور فكره عالمياً ويضع «الإنسانية» كلها في دائرة هيمنته الفكرية والمعرفية إضافة إلى هيمنته السياسية ونفوذه الاقتصادي.

إننا مع أسفنا الشديد في أن يتأخر المسلمون عن غيرهم حتى في هذا المجال الذي كانوا أحق به وأهله، إلا أننا في الوقت ذاته لا نجد بداً من الانضمام إلى المطالبين بهذه الحقوق باعتبارها الحد الأدنى الذي ينبه «إنسانية الإنسان»، ويسمح بإطلاق الكثير من طاقاته باتجاه الإعمار والبناء، وتصحيح بعض الأوضاع الشاذة في بعض مجتمعات المسلمين، مع تذكير المسلمين بأن الله تبارك وتعالى يتلي عباده بهذا البلاء البين ليبين لهم، وليربهم آياته في الأفق وفي الأنفس، وأنهم حين لا

يلتزمون بما أمروا به طوعاً وإيماناً واحتساباً فإنهم قد يلتزمون ببعضه أو بما يشبهه من عبود له أولى بأس شديد يمتلكون من القوة ووسائل الضغط ما يمكنهم من حمل الآخرين على ما يريدون طوعاً أو كرهاً وبشكل يحقق مصالح أولئك السادة فحسب، مصالح الإنسانية.

لذلك فإن من المفيد أن يتولى مجتمعنا الموقر تذكير المسلمين كافة، حكماً ومحكومين، بواجباتهم نحو رسالة الإسلام العالمية الخاتمة. وأنه آن الأوان ليعمل المسلمون على إبراز وجه الإسلام المشرق الوضاء، وتقديم الحلول والمعالجات من منبع الهدى ودين الحق لمعضلات الإنسانية الكبرى بدلا من انتظار الآخرين ليضعوا لأنفسهم وللبرية حلولا ما أنزل الله تبارك وتعالى بها من سلطان، ومن شأن تلك الحلول أن تجعل منها أعراضها الجانبية الكثيرة مشكلات بعد فترة وجيزة، لبحث لها حلول كذلك.

أكرر شكري ودعواتي لأمانة مجتمعنا الموقر العامة، ولسائر الإخوة والزملاء الأفاضل من علماء الأمة، سائلا العلي القدير أن يهبى لهذه الأمة أمر رشد، ويعز به أهل طاعته، ويذل فيه أهل معصيته، إنه سميع مجيب.

واشنطن 13 مايو 1996 م